م.م شيماء فاضل نصيف

م. د مازن قاسم مهلهل

السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2014

الملخص

تشكل السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2014 دوراً أساسياً في تحديد معالم العلاقات بين البلدين بناء على محددات أساسية تقوم عليها هذه السياسية، مع التركيز على التطورات الرئيسية والتحديات التي تواجه العلاقات بين البلدين شهدت هذه الفترة تحولًا في الاستراتيجيات، حيث سعى العراق إلى تعزيز التعاون مع تركيا في مجالات متعددة، بعد عام 2014، اتجهت السياسة الخارجية العراقية نحو بناء علاقات أكثر توازنًا مع تركيا، مدفوعةً بالتغيرات الإقليمية والتهديدات المشتركة. شملت مجموعة من القضايا الأساسية، أهمها قضية المياه وقضية التواجد الكردي على الحدود الجنوبية التركية وحزب العمال الكردستاني، فضلاً عن انتشار الإرهاب بفعل الفوضى في المنطقة، وهذا بالتالي استدعى وجود توافق وتقارب عراقي تركي مع بقاء الخلافات في عدد من الملفات بينهما، أما بالنسبة للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق فهي تركز على تعزيز وجودها الأمني في العراق لمواجهة التهديدات المشتركة، وخاصة تلك المتعلقة بحزب العمال الكردستاني.

تظهر الدراسة الحالية أن السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2014 تتمحور حول تعزيز التعاون في المجالات الأمنية والاقتصادية، مع التركيز على معالجة القضايا الحساسة مثل المياه وقضية حزب العمال الكردستاني. كما تلعب السياسة الخارجية التركية دورًا مهمًا في تشكيل العلاقات الثنائية، مما يعكس أهمية التعاون بين البلدين لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: العراق، تركيا، السياسية الخارجية، الإرهاب

Abstract

The forms of diplomacy pursued by countries vary in their relations with each other and their methods of using soft power in order to achieve their goals and policies.due to the great technological development that the world is witnessing, this has led to the emergence of new types of diplomacy, the most important of which is digital diplomacy, which constitutes a shift in the nature of the traditional framework of diplomatic interaction between countries. this study dealt with how the United States of America uses digital diplomacy as a tool to enhance its influence and influence in the international arena. The study focused on demonstrating how the United States is adopting innovative digital diplomacy strategies to interact with foreign peoples and governments effectively through social media and modern technology.

By analyzing the American model, the study revealed how digital diplomacy was transformed into soft power used to promote American values and interests in the world in the period between 2011-2024, and the impact on the policies of other countries. The study also discussed the challenges and opportunities of this approach, including the risks of the spread of fake news and the protection of privacy and Human Rights.

In general, the study showed that the use of digital diplomacy as a tool for influencing foreign policy represents an important strategic development for countries wishing to strengthen their influence at the international level, emphasizing the importance of a balance between the effective use of technology and ensuring transparency and credibility in digital diplomatic communication.

Keywords: Iraq, Turkey, foreign policy, terrorism

المقدمة

تعتبر السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2014 موضوعًا ذا أهمية خاصة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة. تميزت هذه الفترة بتعزيز العلاقات بين البلدين، حيث سعت العراق إلى إقامة شراكة استراتيجية مع تركيا في مجالات متعددة، بما في ذلك الاقتصاد والأمن.

تأتي هذه السياسة في سياق التحديات التي واجهتها العراق بعد ظهور تنظيم داعش، حيث أصبحت تركيا شريكًا رئيسيًا في جهود مكافحة الإرهاب وتعزيز الاستقرار في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب القضايا الاقتصادية دورًا محوريًا في العلاقات العراقية التركية، حيث تسعى العراق إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع تركيا وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية، ومع ذلك، لا تخلو العلاقات من التعقيدات، حيث تتداخل المصالح السياسية والأمنية مع القضايا التاريخية والنزاعات الإقليمية. تسعى العراق إلى تحقيق توازن بين تعزيز التعاون مع تركيا وضمان عدم التأثير السلبي على سيادتها الوطنية.

في هذا البحث، سيتم استكشاف الأبعاد المختلفة للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2014، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والأمنية والسياسية، وكيف يمكن أن تؤثر هذه العلاقات على مستقبل العراق في ظل التحديات الإقليمية المتزايدة.

أولاً- إشكالية الدراسة:

تعد السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2014 موضوعًا هاماً ومعقداً يتداخل فيه العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية، إذ مرت العلاقات العراقية – التركية بالعديد من المراحل وأثرت فيها العديد من العوامل والقضايا التي على مستوى العلاقات بين البلدين وكذلك على المستوى الإقليمي، كما أن تركيا اعتمدت سياسة خارجية محددة تجاه العراق تعتمد الحفاظ على أمنها القومي بشكل أساسي فضلاً عن

مجموعة من القضايا الأخرى، وهذا يؤدي إلى أن الإشكالية الأساسية للبحث تتمحور بالسؤال التالي: ماهي طبيعة السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2014، وماهي طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه العراق؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية:

1- ما محددات السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا؟
2- ماهي العوامل التي أثرت على السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2014؟
3- ما هو تأثير المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2014 ؟
4- ماهي طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام 2014؟

ثانياً- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة نظراً لحاجة المكتبة العربية للدراسات التي تتعلق بالسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2014 وتأثير المتغيرات بين البلدين والمتغيرات الإقليمية على هذه السياسة

ثالثاً- أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى التعريف بمحددات السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا، ومعرفة أبرز العوامل التي أثرت على العلاقات بين البلدين.

رابعاً- فرضية الدراسة:

تنطلق الفرضية الأساسية مما يلي: تسعى السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2014 إلى تحقيق توازن بين تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني مع تركيا، وبين الحفاظ على السيادة الوطنية وضمان عدم التأثير السلبي من قبل الجارة التركية على الشؤون الداخلية للعراق، كما ان السياسة الخارجية التركية تجاه العراق تسعى لتحقيق أهدافها وفق توجهات مصلحية.

من هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية :

1- تؤثر التحديات الأمنية، مثل تهديدات تنظيم داعش والنزاعات الإقليمية، على السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا، مما يدفع العراق إلى تعزيز التعاون الأمني مع أنقرة لمواجهة هذه التهديدات.
2- يسعى العراق إلى زيادة حجم التعاون الاقتصادي مع تركيا كجزء من استراتيجياته الاقتصادية، مما يعكس أهمية العلاقات الاقتصادية في تشكيل السياسة الخارجية،
3- تتأثر السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بالتحولات السياسية الداخلية في العراق، بما في ذلك تأثير القوى السياسية المختلفة، كما تتأثر السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بالتغيرات الإقليمية والدولية.
4- تعتمد السياسة الخارجية التركية تجاه العراق مبدأ الحفاظ على أمنها القومي ومحاولة أن تكون طبيعة العلاقات بين الجانبين قائمة على التعاون ؟

خامساً- المنهجية:

سيتم خلال البحث استخدام المنهج الوصفي-التحليلي، لمعرفة ماهية السياسة الخارجية التي اتبعتها العراق تجاه تركيا بعد عام 2014 وأهم المتغيرات المؤثرة فيها، إضافة لطبيعة السياسة الخارجية التركية أيضاً تجاه العراق والعوامل المؤثرة فيها

سادساً- تقسيم الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، سيتناول المبحث الأول محددات السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا وتأثير العوامل الداخلية عليها، إذ أن المطلب الأول سيتناول التعريف بمحددات السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا، والمطلب الثاني سيتطرق إلى تأثير العوامل والمتغيرات الداخلية العراقية عليها، أما بالنسبة للمبحث الثاني تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا والآفاق المستقبلية لهذه السياسة، حيث أن المطلب الأول سيبحث في أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا، أما المطلب الثاني سيتناول تأثير التحولات الإقليمية والدولية على العلاقات بين البلدين التحديات والآفاق المستقبلية لطبيعة العلاقات بينهما .

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية العراقية وتأثير العوامل والمتغيرات الداخلية على العلاقات مع تركيا بعد عام 2014

تعتبر السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا من القضايا المعقدة التي تتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية. بعد عام 2014، شهد العراق تحولات كبيرة نتيجة التحديات الأمنية والسياسية التي أعقبت ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، مما أثر بشكل مباشر على العلاقات العراقية التركية، تتجلى محددات السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا في عدة جوانب، منها المصالح الاقتصادية، والتعاون الأمني، والتحديات المرتبطة بالأقليات، وخاصة الأكراد. تسعى العراق إلى تعزيز التعاون مع تركيا في مجالات التجارة والاستثمار، بينما تواجه تحديات تتعلق بالتدخلات التركية في الشؤون الداخلية العراقية، ولا سيما في المناطق ذات الأغلبية الكردية، وتلعب العوامل الداخلية في العراق، مثل الانقسامات السياسية والطائفية، دورًا حاسمًا في تشكيل هذه السياسة. فالتغيرات في المشهد السياسي العراقي، بما في ذلك تشكيل الحكومة وتوزيع السلطة، تؤثر على كيفية تعامل العراق مع جيرانه، بما في ذلك تركيا.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية العراقية

تتنوع المحددات والعوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول والتي يبنى عليها مسار العمل السياسي الخارجي للدولة تجاه الدول الأخرى، وهنا تبرز محددات السياسة الخارجية العراقية التي تقوم على مجموعة من الأطر والمبادئ التي تسعى من خلالها العراق لتحقيق أهدافها ومصالحها تجاه أي دولة ترتبط معها بعلاقات صحية.

أدى وصول رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي إلى رئاسة الوزراء في آب 2014، عقب ظهور تنظيم داعش في العراق، إلى إحداث تغييرات كبيرة ونقلة نوعية في السياسة الخارجية العراقية تجاه المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي، طرح السيد حيدر العبادي برنامجه الحكومي متعهدًا من خلاله برسم سياسة خارجية جديدة تتفاعل مع دول العالم بشكل عام والدول الإقليمية بشكل خاص، ومعالجة التداعيات الكارثية التي شهدتها العلاقات خلال الفترات السابقة، يمكننا ملاحظة هذا التغيير من خلال تقييم طبيعة الأداء الخارجي للعراق ومدى إدراك هيكلية القوة بعد عام 2014، خاصةً مع التحول في قدرات العراق لمواجهة التحديات بما في ذلك الإرهاب، كما برز التقارب مع الدول الإقليمية وفق مبدأ أولوية المصلحة العليا للدولة واحتياجات التعاون المتبادلة [1].

أولاً– العامل الجغرافي: يعتبر العامل الجغرافي من العوامل المهمة التي تؤثر في السياسة الخارجية، حيث يُعد أحد أبرز المحددات التي تحدد قوة الدولة وتوجه سياستها الخارجية، يؤثر هذا العامل بشكل كبير على سلوك صانعي القرار، يتبين ذلك من خلال تأثير الموقع الجغرافي، العمق، والمساحة، بالإضافة إلى القدرات التي تمتلكها الدولة، مما يمنح صانع القرار قوة أو ضعفًا في المناورات السياسية والتفاوض. على سبيل المثال، يُعتبر الموقع الجغرافي لجمهورية العراق من أهم المواقع في منطقة الشرق الأوسط، لكن التحدي الرئيسي الذي يواجهه العراق هو عدم الاستقرار السياسي الذي شهده طوال أكثر من عقدين من الزمن، مما يضعف قدرته على فرض علاقاته الخارجية بشكل يحترمه الجميع [2].

ثانياً– العامل الاقتصادي: يلعب العامل الاقتصادي دورًا حاسمًا في تحديد قدرة صانع القرار السياسي الخارجي، حيث يمنحه القدرة على ممارسة الدور الدولي الذي يسعى إليه أو يمنعه من ذلك. ينبع تأثير هذا العامل من كونه أحد روافد قوة الدولة، والتي لا تعتمد فقط على مدى توفر الموارد الطبيعية، بل أيضًا على القدرة على

[1] عمار رشيد، تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014: تنظيم داعش أنموذجاً، معهد المعلمين للدراسات العليا، مجلة المعهد، العدد8، 2022، ص237.

[2] عدنان الأسدي، سياسة العراق الخارجية تجاه المنطقة العربية 2005–2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014، ص15–16.

استغلالها بشكل أمثل[1]، في السياق العراقي يُعتبر النفط المصدر الاقتصادي الأساسي، حيث يلعب دورًا محوريًا في الحياة الاقتصادية والصناعية، خلال فترات الحرب إذ يكتسب النفط أهمية أكبر وتعتمد السياسة الخارجية بشكل كبير على الأداء الاقتصادي، وبالتالي فإن أي اختلال في التوازن الاقتصادي يؤثر بشكل مباشر على مجالات السياسة الخارجية المختلفة، من هنا تبرز العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والسياسة الخارجية، حيث لا يخرج العراق عن هذه القاعدة [2].

ثالثاً– الانفتاح الإقليمي على الدول: بعد أن تميز الأداء الخارجي العراقي في الفترات السابقة بالاضطراب والتقصير في اتباع سياسة متوازنة في المحيط الإقليمي، بدأت السياسة الخارجية العراقية تتحرك نحو تحسين العلاقات الإقليمية، وخاصة من خلال معالجة حالة التوتر مع دول الخليج العربي، تم ذلك عبر تحقيق نوع من التوازن مع الدول المجاورة والانفتاح الاستراتيجي على الدول الخليجية، خصوصًا الرئيسية منها من خلال فتح قنوات التواصل وتبادل الزيارات الرسمية لتعزيز الثقة وتوحيد المواقف تجاه قضايا المنطقة، مما يعكس دور العراق في الدائرة الإقليمية دون التأثير على هواجس الأطراف الأخرى[3].

رابعاً– الاعتدال في المواقف تجاه القضايا الإقليمية: بعد اندلاع " الربيع العربي" ، شهد الشرق الأوسط فوضى وعدم استقرار أديا إلى تشكيل تحالفات جديدة واستقطابات إقليمية ودولية بين قوى كانت متنافرة سابقًا، على صعيد التحالفات الإقليمية ساهمت التطورات السياسية والتغيرات في المواقف، خاصة موقف الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، في إدخال المنطقة في تحالفات متضادة تقودها قوى إقليمية مؤثرة، مثل السعودية وإيران، حيث تسعى كل منهما لرسم خريطة سياسية تتوافق مع أهدافها الاستراتيجية، نتج عن ذلك زيادة التوترات وتهديد الوحدة الوطنية في عدة دول بالمنطقة، بما في ذلك سوريا والعراق، بسبب تصاعد النزعة الطائفية والمذهبية واستخدامها كورقة ضغط بين المحاور المتصارعة[4]، نظرًا لانخراط العراق في تلك الفترات أكدت سياسته

---

[1] علي هلال ونيفين سعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص115.

[2] عدنان الأسدي، سياسة العراق الخارجية تجاه المنطقة العربية 2005–2012، مصدر سابق، ص22.

[3] Sajad Jiyad, Haider al-Abadi Is Succeeding at the World's Hardest Job, Foreign Policy Magazine, October 16, 2017: https://foreignpolicy.com/2017/10/16/haider-al-abadi-is-succeeding-at-the-worlds-hardest-job/ , accessed 26/11/2024.

[4] عمار رشيد، تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014: تنظيم داعش أنموذجاً، مصدر سابق، ص539.

الخارجية الجديدة على ضرورة الابتعاد عن سياسات التحالفات المتصارعة، و اليوم يرفض العراق سياسة التخندقات عازماً على التعامل مع القضايا الإقليمية بشكل مستقل دون الإضرار بمصالح دول المنطقة [1]، كما تسعى الحكومة العراقية إلى تعزيز استقلالية السياسة الخارجية وفتح آفاق استراتيجية جديدة، مما يتيح للعراق دورًا إيجابيًا في التفاعلات الإقليمية، وهو ما تجلى من خلال المبادرات والفعاليات التي طرحتها الحكومة العراقية مع مختلف الفرقاء الإقليميين.

المطلب الثاني: تأثير العوامل والمتغيرات العراقية الداخلية على السياسة تجاه تركيا

بعد اجتياح تنظيم داعش لمناطق ومدن كبيرة في العراق عام 2014، وما تلا ذلك من تغييرات داخلية مع وصول رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى سدة الحكم، بالإضافة إلى التغيرات الخارجية التي تجسدت في الإدراك السياسي للظروف الجديدة والأدوار المتغيرة على الساحتين الإقليمية والدولية، بدأ يظهر توجه جديد في السياسة الخارجية العراقية، تميز هذا التوجه ولو جزئيًا بسمات مختلفة عن المرحلة السابقة حيث طرأ تغيير واضح في إدارة العلاقات مع تركيا، بدأت هذه المرحلة بتحسن ملحوظ خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى تركيا، حيث تم الاتفاق على تفعيل المجلس الاستراتيجي للعلاقات الثنائية، يُعَد هذا المجلس خطوة مهمة لنقل العلاقات بين البلدين إلى مستوى جديد إذ يتضمن اتفاقيات تشمل الجوانب الأمنية والاقتصادية بالإضافة إلى مساهمة تركيا في مساعدة العراق في مواجهة تسلل الجماعات المسلحة. من شأن هذه التطورات تعزيز المصالح المشتركة بين الدولتين، كان للتطورات الأمنية في الموصل تأثير كبير على صانع القرار التركي وسياسته الخارجية تجاه العراق، خاصة مع اقتراب إعلان عمليات "قادمون يا نينوى" لتحرير محافظة نينوى من سيطرة تنظيم داعش. ومع ذلك، تمكن العراق من استخدام دبلوماسيته، عبر وزارة الخارجية ومؤسسات أخرى ضمن مجلس الأمن الوطني، لترتيب الأجواء، مما أسفر عن إجراء مناورات عسكرية مشتركة وتنسيق عالٍ في مجال مكافحة الإرهاب [2].

---

[1] علي لعلي، مسالك السياسة الخارجية العراقية في دائرة التفاعلات الإقليمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص4.

[2] مجموعة مؤلفين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، لمركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص7.

على المستوى الاقتصادي، دفعت حاجة العراق لسد العجز الكبير في موازنته وانخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى توقف إنتاج الحقول النفطية في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي، إلى التركيز على المنافذ التركية لتعويض النقص في صادرات النفط إلى الأسواق العالمية، وقد شهدت العلاقات بين البلدين نوعًا من الديناميكية مع زيادة مستوى التبادل التجاري والاستثمارات مع تركيا، حيث تتمتع الشركات التركية بالقدرة على الاستثمار والمساهمة في بناء الاقتصاد العراقي.، كما أثبتت الشركات التركية فعاليتها أكثر من الشركات العراقية في مجال إعادة بناء البنية التحتية مما أكسبها ثقة كبيرة في الساحة العراقية، وهذا يعني أن هذه العلاقات قامت على أساس الجانب الاقتصادي، دون الاعتماد على الجانب السياسي الذي ظل مضطربًا وغير فعال في عدة مجالات [1].

في عام 2018، قام العبادي بزيارة ناجحة إلى تركيا حظيت باهتمام وتفاعل أكاديمي كبير خلال هذه الزيارة تمكن من الاتفاق مع الرئيس التركي على إطلاق حصص كافية من المياه، وهو ما يُعتبر "اتفاقًا استراتيجيًا" حيث لم تُحل هذه القضية في الزيارات السابقة، كما تم التوصل إلى تفاهمات بشأن تأمين الكهرباء التي يحتاجها العراق بشدة، وتصدير النفط، وتوسيع المنافذ الحدودية [2]، في عام 2019 دخل العراق مرحلة جديدة مع تولي عادل عبد المهدي رئاسة الوزراء، إذ قام بزيارة إلى تركيا في منتصف العام تلبية لدعوة من الرئيس التركي أردوغان، حيث ناقش الجانبان قضايا مكافحة الإرهاب وملف المياه، بالإضافة إلى إعادة إعمار العراق والخطوات اللازمة لتعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات، خاصة التجارة والطاقة.

أما بالنسبة للظروف السياسية الداخلية التي أدت إلى تشكيل حكومة مصطفى الكاظمي، فقد تزامنت مع المتغيرات الإقليمية والدولية تجاه العراق، مما تطلب اتباع آلية جديدة في السياسة الخارجية تعتمد على الانفتاح

[1] شيماء فرحان، خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 57، 2017، ص 6-8.

[2] صحيفة ديلي صباح التركية، العلاقات التركية العراقية على وقع زيارة عادل عبد المهدي المرتقبة، 2019/5/15، مستحصل عليه من الرابط: https://www.dailysabah.com/arabic/turkey/2019/05/15/، تاريخ 2024/11/28.

وطمأنة العالم بأن العراق شريك وليس عدوًا، ورغم أن مهمة الحكومة كانت تقتصر على الإعداد لإجراء انتخابات مبكرة، إلا أن برنامجها أشار إلى اعتمادها على ثلاث ركائز في سياستها الخارجية [1] :

1- السيادة: يرفض العراق أي مساس بسيادته من قبل أي دولة، ولا يسمح باستخدام أراضيه كمنصة للاعتداء على جيرانه أو لتصفية حسابات إقليمية أو دولية.

2- التوازن: يتبنى العراق سياسة الانفتاح الإيجابي مع جيرانه ومع عمقه الإسلامي والعربي، ويرفض سياسة المحاور.

3- التعاون: يسعى العراق لبناء منظومة متكاملة من المصالح المشتركة في علاقاته الخارجية، ويهدف إلى المساهمة الفعالة في حل الأزمات الإقليمية والدولية، ومكافحة الإرهاب وغسل الأموال والجريمة المنظمة.

توجد عدة عوامل ساهمت بطرق مختلفة في توجيه السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا، ومن أبرزها ملف المياه، وملف حزب العمال الكردستاني، بالإضافة إلى القضية الكردية وقضية التركمان وكركوك.

- **قضية المياه:** تُعد قضية المياه من أهم القضايا التي أثرت في رسم السياسة الخارجية العراقية وصناعة قراراتها تجاه تركيا، نظرًا لأهمية الأمن المائي في دعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دوره الحيوي في الزراعة والصناعة، لم يكن العراق يعاني من مشاكل مائية في السنوات السابقة [2]، حتى ظهرت متغيرات جديدة أثرت على معدلات استهلاك المياه في تركيا وسياساتها المائية مع الدول المجاورة، مما انعكس سلبًا على العلاقات العراقية التركية، ورغم تزايد حجم المفاوضات بين العراق وتركيا إلا أن الأخيرة ترفض توقيع اتفاقيات تمنح الدول المجاورة، مثل العراق وسوريا، حقوقًا وفقًا للأعراف والقوانين الدولية [3].

---

[1] إحسان الشمري، السياسة الخارجية العراقية.. التوازن الهش، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 2022/6/20، مستحصل عليه من الرابط: https://trendsresearch.org/ar/insight، تاريخ 2024/11/28.

[2] سمير الشكري، القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا والعراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، 2014، ص10.

[3] كريم رقولي، السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا 2003-2013، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017، ص143.

تُعتبر المشاريع التركية التي تُقام على منابع نهري دجلة والفرات جوهر الأزمة بين البلدين، خاصة مشروع جنوب شرق الأناضول، الذي تسعى من خلاله تركيا لتعزيز سيطرتها على مجرى النهرين، رغم كونهما ثروة مائية مشتركة. وقد أدت هذه الأزمة إلى توتر العلاقات الثنائية عندما قامت الحكومة التركية بحجب تدفق المياه عبر النهرين، في سياسة متعمدة أدت إلى توقف المحطات الكهرومائية في دربندخان والموصل وسامراء، وانخفاض مستويات المياه، مما تسبب في عجز كبير في مياه الشرب والزراعة [1].

تبدو الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية غير معترفة بدولية نهري دجلة والفرات، مما زاد من توتر العلاقات مع دول الجوار مثل العراق وسوريا، وقد زادت مخاوف هذه الدول من جراء السدود الضخمة التي بدأت تركيا في تنفيذها والتي تسببت في نقص إمدادات المياه الواردة دون إبلاغ العراق وسوريا بنواياها كما حذرت تركيا في تصريحات متعددة من أن العراق سيواجه نقصًا كبيرًا في موارده المائية مستقبلاً، بما يزيد عن 50% من احتياجاته المقدرة بـ 69 مليار متر مكعب [2].

استجابةً لذلك، أطلق العراق حملة دبلوماسية واسعة على الصعيد الدولي لشرح أبعاد وتأثيرات سد اليسو، الذي شيدته الحكومة التركية على نهر دجلة، وتأثيره على الموارد المائية العراقية، إذ يعد سد اليسو موضوع جدل منذ السبعينيات، حيث تم توضيح آثاره المائية على مختلف جوانب استخدام المياه والبيئة والزراعة.

بذلت وزارة الخارجية العراقية جهودًا كبيرة لمناقشة تداعيات قضية المياه على الأمن الغذائي والمائي مع تركيا، ومع ذلك أصرت الحكومة التركية على أن هذا الموضوع مرتبط بمشاريعها لإحياء منطقة جنوب شرق الأناضول، وتحويلها إلى سلة غذاء لتركيا، بالإضافة إلى تطوير المناطق الأكثر فقرًا في البلاد، وأكدت تركيا أن "موقفها القانوني بشأن استغلال مياه نهري دجلة والفرات هو أن العراق لا يعترض على تنمية منطقة جنوب شرق الأناضول، لكن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب حقوقه التاريخية واحتياجاته المائية، مما يؤثر سلبًا على حياة المواطنين العراقيين، كما ينبغي على الحكومة التركية إبلاغ الدول المجاورة قبل إنشاء السد، حيث لم يتلق

[1] عامر أحمد، مسار العلاقات العراقية– التركية بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، العددان 64–65، 2016، ص 79–80

[2] عامر أحمد، مسارات العلاقات العراقية– التركية بعد عام 2003، مجلة الدراسات الدولية، العدد64، 2016، ص80.

العراق أي معلومات عن بناء السد من الجانب التركي، وهو ما يتعارض مع المعاهدات بين البلدين وأحكام القانون الدولي التي تنص على ضرورة إعلام دول أسفل النهر بأي أنشطة قد تؤثر سلبًا عليها" [1].

وعلى الرغم من سلسلة المفاوضات التي عقدها العراق مع تركيا وسوريا بشأن الحصص المائية في السنوات الماضية، إلا أنها لم تتمكن من التوصل إلى صيغة اتفاق بسبب اختلاف وجهات النظر بين الأطراف، رغم توقيع بروتوكولات ومذكرات تفاهم، من الواضح أن سياسة العراق تجاه تركيا بشأن المياه لم تُثمر، حيث تستمر تركيا في إنشاء المزيد من السدود، والوسائل التي يستخدمها العراق لمنع ذلك لا تتماشى مع حجم وأهمية القضية. فعادة ما يعبر المسؤولون عن مواقف وإزعاجات (تصريحات وبيانات) لا تلقى الاستجابة من الجانب التركي، ولا يسعى العراق إلى التصدي من خلال وسائل فعالة تشكل ضغطًا على صانع القرار التركي للاستجابة.

- **ملف حزب العمال الكردستاني:** بعد عام 2003، طالب برلمان كردستان بخروج القوات التركية، كما قدم البرلمان الاتحادي طلبًا رسميًا في عام 2005، إلا أن تركيا تجاهلت هذه الدعوات وأنشأت قواعد عسكرية جديدة. في عام 2006، بدأت تركيا بتأسيس قواعد عسكرية في محافظة دهوك التابعة لإقليم كردستان، حيث بلغ عددها حوالي عشرة مقرات أبرزها قاعدة بامرني التي تضم 600 جندي تركي وقاعدة كاني ماسي التي يوجد فيها 400 جندي، وتدعي تركيا أن مهمة هذه القوات هي منع دخول قوات حزب العمال الكردستاني إلى الأراضي التركية، بينما تتواصل الضربات الجوية التركية تدريجيًا على الأرض، و بعد عام 2008 قدمت القوات الأمريكية معلومات استخباراتية لتركيا في مراحل مبكرة كوسيلة لتحفيزها على اتباع مقاربة أكثر انتقائية، ومع مرور الوقت أصبحت تركيا تعتمد بشكل أكبر على طائراتها المسيّرة ومصادر الاستخبارات البشرية [2].

---

[1] نوار هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد إنشاء سد إليسو التركي على نهر دجلة، مجلة المستقبل العربي، العدد 359، 2009، ص37.

[2] أمل الفليحاوي، الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية تجاه تعدي تركيا على الأراضي العراقية، المركز الديمقراطي العربي، 2021/6/8، مستحصل علهي من الرابط: https://democraticac.de/?p=75359، تاريخ 2024/11/29.

بعد عام 2014، استغلت تركيا الوضع الأمني غير المستقر بسبب سيطرة تنظيم داعش على مناطق واسعة من العراق، مما سمح لقواتها بالتوغل في شمال العراق والاستقرار في معسكر بعشيقة التابع لمحافظة نينوى، بحجة حماية التركمان، هذا الأمر أثار ضجة واسعة على المستويين المحلي والإقليمي والدولي[1]. في ذلك الوقت رفضت الحكومة العراقية هذا التدخل وطالبت أنقرة عبر القنوات الدبلوماسية بسحب قواتها على الفور، مُكذبةً مزاعم حكومة أردوغان بأن هذه القوات دخلت العراق بطلب من الحكومة العراقية مشددة على أن حضور هذه القوات يتعارض مع سيادة البلاد [2].

مع تزايد الاعتراضات العراقية، سحبت تركيا بعض قواتها، ولكن مع انشغال القوات العراقية بمحاربة داعش، أضافت تركيا 200 جندي مؤكدة ضرورة مشاركتها في عمليات تحرير الموصل، أثار ذلك اعتراض المسؤولين العراقيين، حيث أعلن رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي أن تركيا ليس لديها أي دور في عمليات تحرير الموصل وأن وجودها غير مقبول في العراق، معبرًا عن مخاوفه من تحول الوجود التركي إلى نزاع إقليمي [3].

بعد سيطرة الجماعات الإرهابية "للدولة الإسلامية" (داعش) على مناطق واسعة من العراق، وخاصة بعد سقوط مدينة الموصل العراقية تحت سيطرتهم والتي تعد ثاني أكبر المدن بعد بغداد عام 2014، توقفت العمليات التجارية بين البلدين، لا سيما أن البضائع التركية لم تتجاوز الحدود الشمالية للعراق، حيث يُقدّر عدد شاحنات الترانزيت التركية التي تدخل إلى العراق حوالي 70 ألف شاحنة يومياً[4].وفقاً لجمعية المصدرين الاتراك فقد انخفضت الصادرات التركية إلى العراق بنسبة 21% في شهر حزيران 2014، مقارنة بالعام الذي سبقه، مما دفع بالتالي إلى تراجع العراق للمرتبة الثالثة في قائمة البلدان المستوردة، ومن ثم تراجعت الصادرات التركية

---

[1] مايكل نايتس، حرب تركيا في شمال العراق: بالأرقام، مركز واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 2022/6/28،مستحصل عليه من الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hrb-trkya-fy-shmal-alraq-balarqam، تاريخ 2024/11/29.

[2] أمل الفليحاوي، الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية تجاه تعدي تركيا على الأراضي العراقية، مصدر سابق.

[3] الميادين، العبادي: إبقاء القوات التركية في شمال العراق قد يؤدي إلى "حرب إقليمية"، الميادين نت، 2016/10/5، مستحصل عليه من الرابط: https://www.almayadeen.net/news/politics/796289 ، تاريخ 2024/11/29.

[4] علي باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص5.

بنسبة 46% في شهر تموز من نفس العام على العراق، وبنسبة 21% [1]، حيث قدر وزير الاقتصاد التركي الخسائر التركية الناجمة عن ذلك بحوالي 3 مليارات دولار، في حين قدر مجلس الأعمال العراقي- التركي في مجلس إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية أن الخسائر التركية قد تصل إلى 9 مليار دولار في حال استمرار الوضع على ما هو عليه[2].

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية على علاقات البلدين

شهدت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق تحولات بارزة بعد عام 2014، بفعل تعقيدات المشهد الإقليمي والدولي. في ظل الأزمات المتكررة التي شهدتها المنطقة، ولا سيما صعود تنظيم داعش، أصبحت تركيا أكثر انخراطًا في الشأن العراقي، حيث اعتبرت أن الاستقرار في العراق يشكل جزءًا من أمنها القومي، بعد احتلال داعش لمدن عراقية واسعة، استغلت تركيا هذا الوضع لتعزيز وجودها العسكري في شمال العراق، حيث أقامت قواعد عسكرية تحت غطاء حماية التركمان ومكافحة الإرهاب. كما أثرت الأزمات الأمنية على العلاقات الثنائية، إذ أدت التدخلات العسكرية التركية إلى توترات مع الحكومة العراقية التي اعتبرت ذلك انتهاكًا لسيادتها.

على الصعيد الدولي والإقليمي أدت المتغيرات الجيوسياسية إلى تعقيد العلاقات بين البلدين، فبينما تسعى تركيا إلى تعزيز نفوذها في المنطقة يواجه العراق تحديات تتعلق بموازنة علاقاته مع قوى إقليمية ودولية متعددة، كما أثرت سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق واستراتيجياتها في المنطقة على الديناميات التركية العراقية، حيث تسعى أنقرة إلى الحفاظ على توازن دقيق بين مصالحها الخاصة ومصالح القوى الكبرى.

---

[1] Fehim Taştekin, Turkish truckers try to get on the road again, al-monitor, 7-7-2014: https://www.al-monitor.com/originals/2014/07/tastekin-iraq-syria-turkish-transportation-isis-und.html, accessed 29/11/2024.

[2] Turkey fears $3 bln loss in exports as Iraq crisis deepens, Today's Zaman, 3-8-2014: http://www.todayszaman.com/mobile_detailHeadline.action?newsId=354508, accessed 29/11/2024.

أصبحت العلاقات التركية العراقية نموذجًا يعكس التحديات التي تواجهها دول المنطقة في ظل تحولات جيوسياسية مستمرة، مما يستدعي دراسة متعمقة لتفهم أبعاد هذه العلاقات وتأثيراتها على الأمن والاستقرار الإقليمي.

المطلب الأول: طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام 2014

تتميز السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بتشابكها مع العديد من القوى والتيارات السياسية، وخاصة الأقلية التركمانية في محافظة كركوك تسعى تركيا إلى تعزيز هذه العلاقات بشكل كبير، لكنها تظل قلقة من بعض الهواجس الأمنية على صعيدين، الأول هو الوجود الكردي على حدودها الجنوبية والذي تعتبره تهديدًا وجوديًا خاصة مع وجود مجموعات مسلحة مثل حزب العمال الكردستاني (PKK) في عام 2017، أجرى إقليم كردستان استفتاء للاستقلال عن العراق وهو ما قوبل بمعارضة شديدة من تركيا التي اعتبرت ذلك تهديدًا لأمنها القومي، هذا الموقف ساهم في تحسين العلاقات العراقية–التركية، وهو ما تجلى في مؤتمر الكويت لإعادة الإعمار في شباط 2018، حيث تعهدت تركيا بتقديم مساعدات للعراق تصل إلى 5 مليارات دولار على الرغم من التركيز التركي على التواجد الاقتصادي في العراق إلا أنها احتفظت بوجود عسكري في شمال البلاد، تستمر تركيا في تنفيذ عمليات عسكرية داخل العراق دون تنسيق مع الحكومة العراقية، حيث لا يرتبط هذا التواجد فقط بخطر الوجود الكردي المسلح بل أيضًا يعتمد على حسابات جيوسياسية تهدف إلى الحفاظ على توازن القوى العسكرية داخل العراق [1].

كما تبرز التهديدات الأمنية نتيجة لتصاعد الحركات الإرهابية في العراق خطراً يهدد إمكانية انتقالها إلى الداخل التركي، وهذا بدوره أيضاً انعكس على مستوى التعاون الأمني بين البلدين وخاصة بع عام 2014 وقيام إرهابيي "الدولة الإسلامية" بالسيطرة على مناطق ومحافظات واسعة في العراق، وهذا فرض بدوره انعكاسات سلبية على صعيد الداخل العراقي والعلاقات مع دول الجوار وخاصة تركيا.

[1] محمد حميد، السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص74.

على المستوى الآخر ارتكزت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد عام 2011، على ركيزتين أساسيتين هما: الأمن الاقتصادي والأمن الجيوسياسي، حيث أكدت تركيا على هذا من خلال علاقاتها مع العراق على أكثر من صعيد منذ الغزو عام 2003 وهي [1] :

1- الاستقرار في العراق (الأمن الاقتصادي): يشكل تحقيق الاستقرار الأمني في العراق مكسباً كبيراً بالنسبة لأنقرة على الصعيد السياسي والاقتصادي، وكذلك على صعيد أمن الطاقة والاستثمارات، وذلك نظراً لما يملكه كلا البلدين من مقومات اقتصادية وتجارية واستثمارية تحقق تكاملاً في العديد من القطاعات بينهما، فالعراق يحتاج إلى إعادة تأهيل البنى التحتية بمئات مليارات الدولارات، وتركيا تمتلك قطاعاً ضخماً من المقاولات، وتحتل المرتبة الثانية عالمياً في الإنشاءات بعد الصين، إضافة لامتلاكها قطاع خاص حيوي يمكن أن يساهم في مساعدة العراق وبما يعود بالفائدة على تركيا أيضاً.
2- وحدة العراق (الأمن الجيوسياسي): تعتبر الحكومة التركية أنه من الضروري الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وذلك كونه ينعكس بشكل مباشر على الأمن القومي التركي، حيث أن أي عملية تقسيمية للعراق، قد يتيح المجال أمام اتساع دائرة التقسيم لتمتد لتركيا.

شعرت تركيا كغيرها من الدول المجاورة للعراق أن مصالحها تأثرت سلبًا جراء النزاع المستمر في العراق، فقد أدى الوضع المضطرب على مدار العقود الثلاثة الماضية إلى عدم استقرار وفرص متباينة لأنقرة، منذ انتهاء حرب الخليج عام 1991 أصبحت تركيا أكثر انخراطًا في الشؤون العراقية، وقد ساهمت إقامة منطقة حظر الطيران في شمال العراق والتي سمحت للطائرات البريطانية والأمريكية بالتحليق من قاعدة إنجرليك التركية، في تعزيز دور أنقرة كداعم رئيسي للسياسات الأمريكية التي تهدف إلى احتواء نظام صدام حسين، ظلت المصالح التركية في العراق مستقرة إلى حد ما وكانت مدفوعة بشكل أساسي بالقلق من تسييس الأكراد في تركيا، يمكن تلخيص هذه المصالح في عاملين رئيسيين: الأول هو منع أي مجموعة متمردة مثل حزب العمال الكردستاني من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق، والثاني، وهو الأهم، هو تقليل تأثير العدوى على الأكراد في تركيا نتيجة الأنشطة السياسية للأكراد العراقيين، يتطلب هذا احتواء الطموحات السياسية للأكراد في العراق، مثل إنشاء

[1] علي باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مصدر سابق، ص2

كيان يتمتع بالحكم الذاتي في شمال العراق، مع مدينة كركوك الغنية بالنفط في قلبه، أو حتى السعي نحو الاستقلال [1].

تحسنت العلاقات السياسية بين تركيا والعراق نتيجةً لسعي تركيا المستمر لتحويل نفسها إلى ممر رئيسي للطاقة في العالم، تسعى أنقرة إلى مد خطوط أنابيب من القوقاز وبحر قزوين وروسيا وإيران والعراق إلى أوروبا مع التركيز على أن يكون النفط العراقي أحد أهم مصادر هذه الخطوط، يتجلى حرص تركيا على لعب دور نشط في المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي العراقي التركي، الذي تأسس في عام 2008 ومنذ إنشائه عقد المجلس ثلاثة اجتماعات حتى عام 2018، حيث كان من المتوقع أن تُعقد الاجتماعات سنويًا، لكن تمت اللقاءات في سنوات (2009، 2014، 2017) [2].

تُعتبر عودة سلطة الحكومة المركزية في العراق واستعادة السيطرة على كافة الأراضي العراقية من الأولويات التركية المعلنة، إذ تسعى تركيا إلى أن تكون الحكومة الجديدة في بغداد قادرة على تجاوز الانقسامات العرقية والإقليمية والطائفية التي مزقت البلاد على مر الزمن ، كما تأمل أن يصبح العراق دولة مستقرة ومزدهرة لاستئناف العلاقات التجارية المربحة، بما في ذلك تأمين خطوط الأنابيب التي تنقل النفط من حقول شمال العراق إلى محطات الضخ التركية في ميناء جيهان، تولي أنقرة أيضًا اهتمامًا خاصًا لما إذا كانت الحكومة الجديدة في بغداد ستتمكن من السيطرة على حدودها الشمالية ووقف تسلل حزب العمال الكردستاني وغيرها من الجماعات الكردية، في الماضي حاولت تركيا التعاون مع الرئيس العراقي السابق صدام حسين بشأن الأكراد، خاصة فيما يتعلق بالغارات التركية لمكافحة التمرد. وبعد حرب الخليج عام 1991، استمرت الحكومات التركية في التعامل مع صدام حسين، رغم اعترافها بعدم اكتراثها بما إذا كان سيستعيد حكمه، حيث كان يُنظر إليه كقادر على الحفاظ على وحدة الدولة، تسعى أنقرة أيضًا إلى أن تكون موارد النفط العراقية تحت السيطرة الكاملة للحكومة المركزية في بغداد، خوفًا من أن توفر هذه الموارد قوة دفع للاستقلال الكردي على الرغم من إدراكها أنها لن تستطيع التأثير على بغداد لتقليص الاستقلال الذاتي الثقافي للأكراد، فإنها ترغب في فرض قيود على

---

[1] محمد الشبوط، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط : العراق انموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، 2017/3/6، مستحصل عليه من الرابط: https://democraticac.de/?p=44244، تاريخ 2024/11/30.

[2] Najlaa shalemon and Eman Kazem, The impact of the Turkish economic crisis on the, 2021, p.283

السياسات التعليمية، حيث أن قبول اللغة الكردية على قدم المساواة مع العربية قد يغذي مطالب مماثلة في تركيا. ومن المفارقات أن مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، المقرر أن تبدأ في تشرين الأول 2005، قد تزيد من مطالب أكراد تركيا بشأن حقوقهم الثقافية[1] .

المطلب الثاني: تأثير التحولات الإقليمية والدولية على العلاقات بين البلدين والآفاق المستقبلية لها

لتركيا والعراق علاقات طويلة مع الدول الإقليمية سواء كانت عربية أو غير عربية، المجاورة لحدودها أو المنفصلة عنها، وعند الحديث عن المتغيرات الإقليمية وتأثيرها على العلاقات بين البلدين والتي تتأثر بعدة أحداث وتحولات في منطقة الشرق الأوسط، ساهم الإرهاب في تراجع حركات الطيران الدولية الجوية، وارتفاع تكاليف النقل و التأمين، حيث قادت العمليات العسكرية والهجمات شركات الطيران إلى تجنب الهبوط والإقلاع من العراق، كما أخذت العديد من الشركات تتجنب الدخول في المجال الجوي العراقي وذلك خشية من الاستهداف الإرهابي خاصة بعد تعرض عدة مطارات عراقية للهجمات، وفي تقرير أشار إليه معهد الاقتصاديات والسلام بعنوان (القيمة الاقتصادية للسلام)، أن 13.6 تريليون دولار فقدها العالم على الحروب والصراعات، وتحتل العراق المرتبة الثانية بعد سورية حيث ارتفع الانكماش الاقتصادي الناجم عن الحروب وانعدام الاستقرار وارتفع حجم الإنفاق العسكري لما يقارب نصف حجم اقتصاديات بعض دول المنطقة 49.1%، بينما بلغ الإنفاق على الأمن الداخلي 14–23%، وأشار أن تكلفة الحروب حتى عام 2016 بلغت 84مليار دولار، وبذلك تصدر العراق الدول الأكثر تضرراً في العالم من الإرهاب على الصعيد الاقتصادي والبشري [2] .

تتجسد أولى معالم التغيرات والتهديدات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط هي وجود قدر كبير من الفوضى، نتيجة لتشابك الملفات وتداخلها، بما في ذلك اتساع الانقسامات الداخلية في العديد من دول المنطقة ومنها العراق، نتيجة لتأثير العوامل والانتماءات الضيقة (الطائفية، الإثنية، العرقية، الدينية، السياسية،...الخ)، وسوء الحوكمة وظهور عدد من الفاعلين الإقليميين وتصاعد قوتهم وازدياد نفوذهم من خلال ارتباطاتهم وممارسة الضغوطات والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى القريبة منها والبعيدة، إضافة لتدخل هذه القوى بالنزاعات

[1] محمد الشبوط، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط : العراق انموذجاً، مصدر سابق.

[2] شذى خليل، تداعيات الإرهاب على الاقتصاد العراقي، مركز روابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 2017/4/11، على الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/44369. تاريخ 2024/12/30.

والحروب والأزمات بشكل مباشر ودعمها لتحقيق مصالح وأهداف سياسية توسعية، وذلك في ظل غياب الحد الأدنى من التوافق بين مختلف الأطراف الفاعلة وانعدام القواعد والآليات التي تحكم طبيعة النظام السائد في الإقليم [1].

تفاقمت حدة الصراعات والنزاعات والأزمات والحروب نتيجة تدخل الأطراف الدولية التي تسعى لحماية مصالحها وأهدافها في المنطقة. هذا التدخل أدى إلى تفاقم انعدام الأمن واستبعاد إمكانية التسويات السلمية في المستقبل القريب، مما يعكس تحولًا هيكليًا في طبيعة العلاقات والتوازنات القائمة، شهدت المنطقة عقدًا من التدهور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عقب أحداث الربيع العربي، حيث تفاقمت الظروف السلبية وعوامل الخطر الموجودة مسبقًا.، منذ عام 2011، استمرت الأوضاع الأمنية في الإقليم في التدهور التدريجي مما جعل العالم العربي المنطقة الوحيدة التي شهدت زيادة في التوترات الأمنية والتهديدات الوجودية لشعوبها على المستوى العالمي، بينما تواصلت فرص الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية والتعليم في التراجع، إضافة إلى ذلك أسفرت الحروب في العراق وسوريا واليمن عن انتشار الإرهاب والتهديدات المستمرة من التطرف السلفي الجهادي، مما أدى إلى نزوح جماعي وأزمات إنسانية وطائفية. كما تزايدت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما جعل معظم المنطقة عرضة للتأثيرات السياسية والدينية، وزاد من عدم الاستقرار الاجتماعي [2].

برزت قوى إقليمية في الشرق الأوسط، مثل إيران وتركيا، تلعب أدوارًا مهمة في مختلف القضايا التي تؤثر على المنطقة، بما في ذلك توازن القوى، والتهديدات الأمنية المتصاعدة وإقامة تحالفات مع أطراف أخرى، كما تسعى هذه القوى لوضع حلول وترتيبات سواء كانت مؤقتة أو دائمة، في المقابل يمكن ملاحظة تراجع دور دول مثل مصر والعراق وسوريا والجزائر بينما شهدت دول الخليج وبالأخص السعودية، صعودًا ملحوظًا في تأثيرها، على صعيد الجامعة العربية تواصل الجهود لاستكمال مؤسساتها مثل مجلس الأمن والسلم وتطوير قدراتها في إدارة الأزمات من خلال تنفيذ عمليات إصلاح وتطوير متتالية، كما يرى بعض المراقبين أن التحولات الحالية

[1] محمد أنيس سالم، خريطة التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد50، 2018، ص 5

[2] Lydia Assouad, "Inequality and Its Discontents in the Middle East," Carnegie Middle East Center,16/3/2020, https://carnegie-mec.org/2020/03/12/inequality-and-its-discontents-in-middle-east-pub-81266, accessed 1/12/2024.

تستدعي مقاربة جديدة للشرق الأوسط، خاصة في المجال الأمني، تشبه نموذج "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي" يتطلب ذلك عقد معاهدات ومصالحات تاريخية لإنهاء حالة التفكك والنزاع بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لبناء الثقة [1].

وفقًا لمؤشر السلام العالمي، كانت منطقة الشرق الأوسط الأقل سلمًا في العالم عام 2019 نتيجة تدهور بعض مؤشرات السلامة والأمن والاستقرار السياسي واحتمالات الإرهاب، ومع ذلك من الناحية الأمنية وبخصوص التهديدات المباشرة، شهدت المنطقة تحسنًا ملحوظًا منذ عام 2014، الذي وُصف بأنه الأكثر دموية، حيث قُتل فيه حوالي 80 ألف شخص، منذ ذلك الحين انخفض عدد الوفيات المرتبطة بالمعارك بشكل كبير، كما تراجع عدد النزاعات في المنطقة [2].

نتيجة لهذه المتغيرات، تتسم العلاقات الأمنية بين العراق وتركيا بالحذر، مع التأكيد على أهمية سيادة الدولة واستقرارها في مواجهة العوامل التي تهدد أمنها، تعتبر تركيا أن التواجد الأمريكي في العراق يمثل تهديدًا لأمنها القومي خاصة بعد التوترات التي نشأت بين واشنطن وأنقرة بسبب الأحداث الجارية في المنطقة، كما تباينت مواقف العراق وتركيا فيما يتعلق بالأزمات التي تواجه كلا البلدين، وعلى رأسها الأزمة السورية نظرًا لارتباطهما بحدود مشتركة، كما أن تنامي الحركات الإرهابية وخاصة تنظيم "داعش" في العراق وسوريا واحتلالها سابقًا لمساحات واسعة من الأراضي اعتبرته تركيا تهديدًا مباشرًا لأمنها، في هذا السياق تم التعاون الأمني بين العراق وسوريا لإنهاء جيوب الإرهاب على الحدود، حيث التزمت العراق بحل الأزمة السورية سلميًا مع احترام سيادتها واستقرارها، على النقيض اتخذت تركيا مسارًا يتضمن التدخل في الشؤون الداخلية السورية، كما تعتبر تركيا أيضًا النفوذ الإيراني في العراق تحديًا حقيقيًا لها رغم العلاقات القائمة بين إيران وتركيا ترى أن أي وجود إيراني

[1] محمد أنيس سالم، خريطة التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد50، 2018، ص 6.

[2] These include an increased likelihood in violent demonstrations, a rise of authoritarianism, and increased militarization. See "Global Peace Index 2020: Measuring Peace in a Complex World," Institute for Economics & Peace,2020, https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2020/10/GPI_2020_web.pdf.

في العراق يمثل تهديدًا لمصالحها، مما يستدعي تدخلًا تركيًا مماثلًا، وبالتالي أصبحت العراق ساحة للصراع بين القوى الإقليمية، وهو ما يعد متغيرًا مؤثرًا على العلاقات بين العراق وتركيا [1].

بالنسبة للآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية– التركية فأنها تحمل عدة سيناريوهات، بعد استعراض تاريخ العلاقات التي شهدتها تركيا والعراق وما مرت به من تحولات عبر فترات متنوعة، بما في ذلك مختلف الحكومات التي تعاقبت على حكم البلدين قبل وبعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، يمكننا أن نلاحظ تأثير هذه الأحداث على الساحة العراقية، نظرًا لأهمية السياسات التي اتبعتها الدولتان في توجيه استراتيجياتهما الخارجية منذ بداية الألفية الثالثة، ظل العراق مركزًا على تعزيز حسن الجوار والتعامل مع جميع الأطراف بشفافية، بناءً على ذلك يمكن القول إن عوامل التقارب بين البلدين لا تزال قائمة وتتفوق على عوامل التنافر، خاصةً عندما يتعلق الأمر بدولتين جارتين مثل تركيا والعراق، من هذا المنطلق فإن تطوير العلاقات بينهما مرهون بمدى قدرتهما على التغلب على جميع القضايا المتنازع عليها في الفترات السابقة، والتي أثرت سلبًا على مستوى سياستهما الخارجية تجاه بعضهما البعض [2].

سعت العراق إلى تغيير وجهة نظر تركيا تجاهها في مجالات عدة، بما في ذلك معالجة قضية المياه. يُعتبر التوصل إلى حل نهائي لهذه القضية أمرًا أساسيًا لتعزيز العلاقات بين تركيا وسوريا والعراق، حيث تعد المياه عنصرًا حيويًا في تلك العلاقات، من مظاهر التحول في العلاقات الثنائية في هذا السياق [3].

من بين مظاهر التحسن والتقدم في السياسة العراقية، نجد الانفتاح الاقتصادي نحو تركيا حيث تعمل أكثر من 30 شركة تركية في بيع ونقل المنتجات النفطية إلى العراق، كما ساهمت العديد من الشركات الإيرانية بشكل كبير في إعادة إعمار العراق بعد الدمار الذي تعرض له جراء الغزو الأمريكي، عادت الأنشطة النفطية في العراق إلى العمل بشكل أفضل، مما يعزز العلاقة مع إيران عبر البحر المتوسط ودول أخرى وهو ما سيوفر فوائد كبيرة لتركيا، في نفس السياق، شجعت هذه السياسة تركيا على تعزيز مركزها الاقتصادي من خلال

---

[1] حمد الخزرجي، المتغيرات المؤثرة في العلاقات بين جمهورية العراق والجمهورية تركيا، مركز الدراسات الاستراتيجية CSS، 2019/3/12، على الرابط: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2019/03/12/، تاريخ 2024/12/1

[2] كريم رقولي، السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا 2003–2013، مصدر سابق، ص159–160.

[3] صبحي فاروق صبحي، سياسة تركيا المائية حيال العراق وآثارها في تطور العلاقات الثنائية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 13، 2015،ص 518.

التعاون مع الشركات الإيرانية التي تسعى إلى لعب دور رئيسي في إعادة إعمار العراق، مما سيسهم في توطيد العلاقات بين البلدين [1].

الخاتمة

تُظهر السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2014 تحولًا ملحوظًا في الاستراتيجيات والتوجهات، مدفوعًا بالتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة. فقد سعى العراق إلى بناء علاقات متوازنة مع تركيا، مستفيدًا من الفرص المتاحة لتعزيز التعاون في مجالات الأمن والاقتصاد والتبادل التجاري، تعكس هذه السياسة جهود الحكومة العراقية في معالجة القضايا العالقة، مثل المياه والأمن، من خلال الحوار والتفاهم، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي. كما أن التحديات المشتركة، بما في ذلك محاربة الإرهاب والتعامل مع الأزمات الإنسانية، قد أسهمت في توطيد العلاقات بين البلدي، ومع ذلك، تبقى هناك تحديات قائمة، مثل الهواجس الأمنية والوجود العسكري التركي في شمال العراق، والتي تتطلب مزيدًا من الحوار والتنسيق. لذا، فإن المستقبل يتطلب من العراق وتركيا العمل سوياً لتعزيز الثقة وتجاوز العقبات التي قد تؤثر على العلاقات الثنائية.

يمكن القول إن السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد عام 2014 تعكس رغبة قوية في التعاون والشراكة، مما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون الإقليمي ويعزز من فرص تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الاستنتاجات

1- عملت العراق منذ عام 2014 على اتباع سياسة خارجية متوازنة تجاه تركيا تحفظ من جهة الأمن والسيادة العراقية، وتحافظ على التعاون على عدة مستويات وهذا بالتالي شكّل تقدماً في بعض القضايا لا سيما الأمنية.

2- توجد مجموعة من القضايا العالقة بين البلدين والتي تؤثر على مستوى السياسة الخارجية تجاه بعضهما وتتمثل هذه القضايا بملف المياه بشكل أساسي، إضافة إلى الملف الأكراد وحزب العمال الكردستاني الذي ترى فيه تركيا تهديداً لأمنها القومي بشكل مباشر.

[1] كريم رقولي، السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا 2003-2013، مصدر سابق، ص161.

3- شكّلت المتغيرات الداخلية في العراق وخاصة المعاناة من الإرهاب بعد عام 2014 تغيرات على مستوى السياسة الخارجية العراقية لا سيما تجاه تركيا، نظراً للتهديدات التي تعاني منها البلدين من هذا الإرهاب.

4- أدت المتغيرات الإقليمية التي عصفت بالمنطقة إلى إعادة النظر من كل من العراق وتركيا في السياسة الخارجية لكل منهما تجاه الأخرى، بفعل تداعيات هذه التغيرات وتأثيرها المباشر على مختلف الأطراف.

قائمة المصادر

المصادر العربية

أولاً- الكتب

1- سمير الشكري، القواعد الدولية المنظمة لاقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا والعراق، مؤسسة العارف للمطبوعات، 2014.

2- علي هلال ونيفين سعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

ثانياً- الرسائل العلمية

1-عدنان الأسدي، سياسة العراق الخارجية تجاه المنطقة العربية 2005-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014.

2-كريم رقولي، السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا 2003-2013، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017.

3-محمد حميد، السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.

رابعاً- الدوريات والمجلات

1- شيماء فرحان، خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 57، 2017

2- صبحي فاروق صبحي، سياسة تركيا المائية حيال العراق وآثارها في تطور العلاقات الثنائية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 13، 2015.

3- عامر أحمد، مسار العلاقات العراقية- التركية بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، العددان 64-65، 2016.

4- عامر أحمد، مسارات العلاقات العراقية- التركية بعد عام 2003، مجلة الدراسات الدولية، العدد64، 2016.

5- علي باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

6- علي لعلي، مسالك السياسة الخارجية العراقية في دائرة التفاعلات الإقليمية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018.

7- عمار رشيد، تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014: تنظيم داعش أنموذجاً، معهد المعلمين للدراسات العليا، مجلة المعهد، العدد8، 2022.

8- مجموعة مؤلفين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، لمركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018

9- محمد أنيس سالم، خريطة التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد50، 2018.

10- نوار هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد إنشاء سد إليسو التركي على نهر دجلة، مجلة المستقبل العربي، العدد 359، 2009.

خامساً- المواقع الالكترونية

1- إحسان الشمري، السياسة الخارجية العراقية.. التوازن الهش، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 2022/6/20، مستحصل عليه من الرابط: https://trendsresearch.org/ar/insight، تاريخ 2024/11/28.

2-أمل الفليحاوي، الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية تجاه تعدي تركيا على الأراضي العراقية، المركز الديمقراطي العربي، 2021/6/8، مستحصل علهي من الرابط: https://democraticac.de/?p=75359، تاريخ 2024/11/29..

3-حمد الخزرجي، المتغيرات المؤثرة في العلاقات بين جمهورية العراق والجمهورية تركيا، مركز الدراسات الاستراتيجية CSS، 2019/3/12، على الرابط: http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2019/03/12/، تاريخ 2024/12/1.

4-شذى خليل، تداعيات الإرهاب على الاقتصاد العراقي، مركز روابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 2017/4/11، على الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/44369. تاريخ 2024/12/30.

5-صحيفة ديلي صباح التركية، العلاقات التركية العراقية على وقع زيارة عادل عبد المهدي المرتقبة، 2019/5/15، مستحصل عليه من الرابط: https://www.dailysabah.com/arabic/turkey/2019/05/15/، تاريخ 2024/11/28.

6-مايكل نايتس، حرب تركيا في شمال العراق: بالأرقام، مركز واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 2022/6/28،مستحصل عليه من الرابط:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hrb-trkya-fy-shmal-alraq-balarqam، تاريخ 2024/11/29.

7- محمد الشبوط، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الاوسط : العراق انموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، 2017/3/6، مستحصل عليه من الرابط: https://democraticac.de/?p=44244، تاريخ 2024/11/30.

8- الميادين، العبادي: إبقاء القوات التركية في شمال العراق قد يؤدي إلى "حرب إقليمية"، الميادين نت، 2016/10/5، مستحصل عليه من الرابط: https://www.almayadeen.net/news/politics/796289 ، تاريخ 2024/11/29.

المصادر الأجنبية

1- Fehim Taştekin, Turkish truckers try to get on the road again, al-monitor, 7-7-2014: https://www.al-monitor.com/originals/2014/07/tastekin-iraq-syria-turkish-transportation-isis-und.html, accessed 29/11/2024.

2- Lydia Assouad, "Inequality and Its Discontents in the Middle East," Carnegie Middle East Center,16/3/2020, https://carnegie-mec.org/2020/03/12/inequality-and-its-discontents-in-middle-east-pub-81266, accessed 1/12/2024.

3- Najlaa shalemon and Eman Kazem, The impact of the Turkish economic crisis on the, 2021, p.283

4- Sajad Jiyad, Haider al-Abadi Is Succeeding at the World's Hardest Job, Foreign Policy Magazine, October 16, 2017: https://foreignpolicy.com/2017/10/16/haider-al-abadi-is-succeeding-at-the-worlds-hardest-job/ , accessed 26/11/2024.

5- These include an increased likelihood in violent demonstrations, a rise of authoritarianism, and increased militarization. See "Global Peace Index 2020: Measuring Peace in a Complex World," Institute for Economics & Peace,2020, https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2020/10/GPI_2020_web.pdf.

6- Turkey fears $3 bln loss in exports as Iraq crisis deepens, Today's Zaman, 3-8-2014: http://www.todayszaman.com/mobile_detailHeadline.action?newsId=354508, accessed 29/11/2024.